

## الشاهين يدعو السلطين إلى سد الثغرات التشريعية التي أدت إلى حل "البلدي"

وأهاب الشاهين باللجنة المعنية بان تتعامل بالشفافية والعلنية وتعقد اجتماعاتها وفق جلسات علنية كما كان المجلس البلدي والإعلان عن برنامج أعمالها ومسودات قراراتها حتى تكون هناك فرصة مشاركة المختصين قبل اتخاذ أي قرار.

الإصل فيه عدم التوسع ووفق توقيت معين وليس الديمومة، لذلك يجب ان نهيى باعضاء السلطين بسد الثغرات التي أدت إلى الحل.

وبين الشاهين ان القانون 2016/33 لم يترك التعيين مطلقاً لوزير البلدية بل أكد على ان يكونوا من ذوي الخبرة والأمانة ولم يضع الخبرة أو الأمانة بل اشترط تلازم الخبرة والأمانة.

وقال الشاهين: وبناء على اهمية المجلس البلدي صدرت منه العديد من التشريعات من ضمنها القانون 2016/33، وفي المقابل الحكومة اهلقت سد الثغرات التشريعية في هذا القانون من إكمال جداول الانتخابات وتحسينها وضع المناطق الحدية مما أدى إلى معضلة قانونية أدت بهم إلى استخدام المادة 29 الخاصة بحل المجلس البلدي وتشكيل لجنة حل محله وفق ضوابط حددها القانون.

وأشار الشاهين إلى ان هذه اللجنة هي استثناء وفق شروط المادة 29.



اسماء الشاهين

## الحويلة يسأل المرزوق عن تسليم محطة لصدوق المشروعات الصغيرة

بهذا الاتفاق وأي مراسلات تمت في هذا الشأن.

3- هل تم خلال هذه الاجتماعات وهذا التوجه مراعاة مصير العمالة الوطنية في هذا القطاع؟ وما الضمان لحفظ حقوق ومكتسبات العاملين في قسم التوزيع (محطات) بدائرة التسويق المحلي من دون المساس بأي من مزاياهم؟

4- تزويدي بعدد الوافدين المعينين في هذا القطاع وعلى أي أساس تم تعيينهم؟ ولماذا لم تتم الاستعانة بالعمالة الوطنية بدلاً منهم؟

للبيع في مزاد علنية، و40٪ تخصص للاقتناء العام وتوزع على المواطنين. 5٪ يكتبها بالتساوي العاملون الكويتيون المنقولون من المشروع العام إلى الشركة والمنقولون من الشركة المؤسسة، و50٪ من جملة إيرادات التخصيص تضاف إلى احتياطي الأجيال القادمة، فما يحدث سيكون فيه مخالفة واضحة للقانون.

وطالب بزويده وإفادته بالآتي:

1- هل تم الالتزام بمواد قانون الخصخصة رقم 37 لسنة 2010 في شأن تنظيم برامج وعمليات التخصيص حول ما يتم تداوله في الصحف ووسائل الإعلام من تصريحات بأنه يتم التنسيق بين مؤسسة البترول الكويتية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، وكذلك تصريحكم بتسليم الصندوق 43 محطة وقود تابعة لشركة البترول الوطنية.

وتعد محطات الوقود مشاريع حكومية تؤول إلى الخصخصة وهناك قانون ينظم هذه العملية ويحفظ حقوق العاملين الوظيفية يعطي امتيازات لهم كما هو موضح في مواد القانون، وكذلك الاستفادة لجميع المواطنين بالاقتناء العام، فإن ما يحدث فيه هدر لحقوق الموظفين وعدم الالتزام بقانون 37 لسنة 2010 في شأن تنظيم برامج وعمليات التخصيص وبخاصة المادة 13 منه التي تحدد 35٪ من الأسهم تطرح

أكد النائب اسامة الشاهين ان المجلس البلدي وبلدية الكويت لهما تاريخ طويل ومشرف في تسيير أمور المواطنين على مر السنين منذ 1930، والبلديات مهمة في الدول المتقدمة وهذا ما قام به الأبناء المؤسسون وتم انتخاب اعضاء للمجلس البلدي في 1932.

وقال الشاهين: وبناء على اهمية المجلس البلدي صدرت منه العديد من التشريعات من ضمنها القانون 2016/33، وفي المقابل الحكومة اهلقت سد الثغرات التشريعية في هذا القانون من إكمال جداول الانتخابات وتحسينها وضع المناطق الحدية مما أدى إلى معضلة قانونية أدت بهم إلى استخدام المادة 29 الخاصة بحل المجلس البلدي وتشكيل لجنة حل محله وفق ضوابط حددها القانون.

وأشار الشاهين إلى ان هذه اللجنة هي استثناء وفق شروط المادة 29.

## الغانم: أبلغت رسمياً باستقالة الحكومة ولن أدعو إلى عقد جلسات قبل التشكيل الحكومي الجديد



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يتحدث إلى الصحفيين

الغانم التقرير السنوي لديوان الحاسبة وتم ادراج الحوكمة وادارة المخاطر والتنمية المستدامة في التقرير، وقال الصرعاوي: بينا ملاحظات الديوان للمجلس وناقشنا كيفية تفاديها في المرحلة المقبلة. وبين الصرعاوي ان هناك وزارات التزم بمعالجة الملاحظات واخرى تكررت مخالفتها ونطلع إلى تعاون الحكومة والمجلس من أجل معالجة الملاحظات المتبقية. وأوضح الصرعاوي ان التقرير السنوي رصد مخالفات كبيرة في كافة الجهات الحكومية، وديوان الحاسبة على استعداد للاجتماع مع لجنة الميزانية.

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن إبلاغه رسمياً بتقديم الحكومة استقالته، وصدر أمر أميري يقبول هذه الاستقالة.

وأوضح الغانم في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة أمس الاثنين أنه سيعمل هذا الأمر في بداية الجلسة المقرر عقدها في مجلس الأمة. ومن ثم يرفع الجلسة. وأكد أنه لن يدعو إلى أي جلسات مقبلة إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة. من جانب آخر استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم رئيس ديوان الحاسبة بالوكالة والنائب الأسبق عادل الصرعاوي الذي أعلن أنه سلم الرئيس

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود

## مدّ فترة الطعن في "التمييز" إلى 60 يوماً التشريعية: إنشاء حضانات أطفال في القطاع الحكومي

الإقتراح ينص على أن تنشأ في كل دائرة حكومية تعمل فيها 25 موظفة كويتية على الأقل حضانات للأطفال، وذلك بهدف حماية الأطفال والتسهيل على الموظفات.

من جانب آخر، أوضح الشطي أن الإقتراح يقانون بشأن تعديل الرسوم الصادر بشأن قانون المرافعات المدنية والتجارية لتمديد فترة الطعن في التمييز من 30 إلى 60 يوماً من شأنه أن يسهم في تحقيق العدالة ومساواة فترة الطعن في القضايا المدنية والتجارية بالمدة المقررة للطعن في القضايا الجزائية.



احمد الفضل ومحمد الدلال وخالد الشطي والحميدي السبيعي خلال اجتماع اللجنة التشريعية

التي تقدمت به لإنشاء حضانات أطفال في القطاع الحكومي، مبينا أن المقترح سيحال إلى مجلس الأمة، وشرح أن

التي تقدمت به لإنشاء حضانات أطفال في القطاع الحكومي، مبينا أن المقترح سيحال إلى مجلس الأمة، وشرح أن

## أعلن تقديم مقترح لإنشاء مدينة المشاريع الصغيرة الفضالة: صدور اللائحة التنفيذية لمقترح العربات المنقلة

وجمعية المحامين ولجنة متابعة قوانين مجلس الأمة ومجموعة «مبارون».

واعتبر الفضالة أن هذه الخطوة تأتي من أجل النظر في أي تعديلات تقدم من قبل تلك الجمعيات من أجل تقديم الإقتراح بقانون بشكل متكامل، أما صدور هذا القانون في المجلس الحالي، وأعلن عن عزمه التقدم بإقتراح بقانون إلى لجنة تحسين بيئة الأعمال بعد تشكيلها لإنشاء «مدينة المشاريع الصغيرة»، موضحاً أن هذه المدينة تمتد على مساحة 6 كيلومترات وتشمل المشاريع

وجمعية المحامين ولجنة متابعة قوانين مجلس الأمة ومجموعة «مبارون».

واعتبر الفضالة أن هذه الخطوة تأتي من أجل النظر في أي تعديلات تقدم من قبل تلك الجمعيات من أجل تقديم الإقتراح بقانون بشكل متكامل، أما صدور هذا القانون في المجلس الحالي، وأعلن عن عزمه التقدم بإقتراح بقانون إلى لجنة تحسين بيئة الأعمال بعد تشكيلها لإنشاء «مدينة المشاريع الصغيرة»، موضحاً أن هذه المدينة تمتد على مساحة 6 كيلومترات وتشمل المشاريع

واعتبر الفضالة أن هذه الخطوة تأتي من أجل النظر في أي تعديلات تقدم من قبل تلك الجمعيات من أجل تقديم الإقتراح بقانون بشكل متكامل، أما صدور هذا القانون في المجلس الحالي، وأعلن عن عزمه التقدم بإقتراح بقانون إلى لجنة تحسين بيئة الأعمال بعد تشكيلها لإنشاء «مدينة المشاريع الصغيرة»، موضحاً أن هذه المدينة تمتد على مساحة 6 كيلومترات وتشمل المشاريع



يوسف الفضالة

أعلن النائب يوسف الفضالة أمس عن صدور قرار باللائحة التنفيذية للإقتراح برغبة الذي تقدم به في دور الانعقاد الماضي بشأن العربات المنقلة، كاشفاً عن عزمه التقدم بإقتراح بقانون إلى لجنة تحسين بيئة الأعمال بعد تشكيلها لإنشاء مدينة المشاريع الصغيرة.

وقال الفضالة في تصريح للصحافيين بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه ليس مؤيداً لإصدار القرار الخاص بالعربات المنقلة بشكله الحالي، مشيراً إلى أنه من الممكن التعديل عليه إذا تبين وجود أي مشاكل في



دمحمد الحويلة

## الصالح يقاضي المسيئين له في وسائل التواصل الاجتماعي

أجراء اذا وجدت الشبهة. وأضاف: ان هذا أسلوب المفسلين واتحدى أن يكون لي أو لعائلتي حياة زراعية واحدة أو قسيمة صناعية واحدة، مشدداً على أن: تاريخي واضح وشفاف أمام الجميع، وأنا في خدمة وطني وبنائه بلدي وانتشرف بذلك.

المنظمة تمت بعد أن استطاع هو وأحد النواب إلغاء مناقضة الزور الثانية، مبينا أنه لوح باستجواب نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الذي اجتمع معه وأحد النواب في وقت لاحق وقرر إلغاء المناقضة بعد أن اقتنع بوجود خلل في إجراءاتها.

ولفت إلى أنه اصدر بياناً صريحاً بعد هذه الحملة أكد من خلاله أن الأمر عار عن الصحة، وحذر من أنه سيتخذ الإجراءات القانونية ضد كل من يروج هذه الاتهامات، مبينا أنه تم دفع دعاوى ضد 8 أشخاص حتى الآن.

وأكد أنه اتبع هذه الخطوة بتوجيه أسئلة برلمانية للوزير المختص، وهي تغطي الجزء الأكبر من ترسية مناقضة محطة الزور الثانية، وإذا كانت هناك أي شبهة موجودة فالمساءلة السياسية قائمة ونقف مع التحقيق أو أي

أعلن النائب خليل الصالح عن تحريك عدد من الدعاوى القضائية ضد أشخاص تعدوا الإساءة من خلال ما أثير في وسائل التواصل الاجتماعي الأسبوع الماضي عن أمور تخص هيئة الإسكان ووزير الإسكان. وأوضح الصالح في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة أن هناك من تعدد الإساءة له بأسماء وهمية لأناس لا يجرؤون على المواجهة ويسعون للفتن، مؤكداً أنهم آثاروا أموراً بعيدة كل البعد عن الحقيقة ولو أنهم كانوا يملكون المستندات لتوجهوا للنيابة.

وقال: نحن لا ناقة لنا ولا جمل والموضوع عار عن الصحة، والمآزب ستظهر مع الأيام، وأكد أن هذا الأمر جاء عندما تصدنا للفساد، مبيناً أن هذه الهجمة جاءت بسبب تصديه للفساد. وذكر أن هذه الحملة

## 5 نواب: تجنيس زوجة الكويتي بعد وفاته بخمس سنوات



تامر السويط



ناصر الدوسري



عبدالله فهاد



محمد هايف



دجمعان الحريش

الكويتيين من أم أجنبية بسبب عدم منح والدتهم الجنسية الكويتية على الرغم من أنها هي القائمة على رعايتهم والقيمة دائماً في الكويت، وكان سبب عدم منحها الجنسية إما الجهل بالإجراءات التي يجب اتباعها للحصول عليها أو انتهاء أربطة الزوجية لسبب لا دخل له فيه قبل المدة المحددة بالقانون، مما يتعين معه التقدم بهذا الإقتراح بقانون لمعالجة اوضاع تلك الفئة بإضافة فقرة إلى نص المادة الثامنة من المرسوم الأميري المشار اليه.

ظلها الأوممة والطفولة». ولما كانت المحافظة على الأسرة الكويتية هي المحافظة على كيان الدولة ذاتها وكان البعض من أفراد الأسرة المتزوج من أجنبية يعانوا أشد المعاناة من عدم منح والدتهم الجنسية الكويتية سواء عند وفاة الأب قبل انتهاء خمس سنوات من إبداء الرغبة أو بسبب الجهل بما اشترطه الأمر الأميري من جوب اعلان الرغبة للحصول على الجنسية، مما يسبب معاناة مئات من

روابط متينة من التعاطف والتكامل الاجتماعي، وتجمع بين أفرادها اواصر التآخي والتراحم تعبيراً عن القيم الاصلية التي رسخت في وجدان المجتمع منذ القدم، وعرف عن الكويت دائماً باعتبارها واحة امن وسلام واستقرار لمن يعيش على أرضها وحرص الدستور الكويتي على التأكيد على ان الأسرة أساس المجتمع ففص في المادة التاسعة على ان «الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقيى اواصرها، ويحمي في

إذا اعلنت لوزير الداخلية رغبتها في ذلك بعد مضاء 5 سنوات على وفاة زوجها بشرط وجود ولد أو اولاد من زوجها الكويتي وحافظت على إقامتها في الكويت طوال المدة المسبقة أو بلوغ أحد أبنائها سن الرشد، جاز منحها الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على اعلان رغبتها في ذلك. وجاءت المذكرة الإيضاحية للإقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثامنة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية: يقوم المجتمع الكويتي على

قدم النواب عبدالله فهاد وجمعان الحريش ومحمد هايف وتامر السويط وناصر الدوسري اقتراحاً بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثامنة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية، طالبين اعطاء صفة المواطنية الجديدة إلى نص المادة الثامنة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية: يقوم المجتمع الكويتي على

## المطيري يسأل وزير الخارجية عن تجاوزات مشروع صالات الاستقبال

– ما اسم الاستشاري المصمم والمشرف على المشروع؟ وما قيمة تكلفة المشروع عند التصميم؟ ومقدار التكلفة التقديرية الأصلية؟ وإفادتي بقيمة العقد للمقاول الفائز. هل تم تقييم آخر لتكاليف المشروع من أي جهة أخرى؟

– يرجى إفادتي بأسماء من قاموا بدراسة الترسية على المقاول وأسماء أعضاء اللجنة

صالات الاستقبال في وزارة الخارجية. وطلب إفادته بالآتي: – اسم الشركة المتعاقد معها لتنفيذ المشروع، وهل تم إجراء مناقضة عليه حصلت بموجبها الشركة على العقد وطبيعة العقد؟ وتاريخ بدء العمل والتاريخ المقرر لتسليم العمل؟ وما تلك الشركات التي تنافست على المشروع؟ وترتيب كل شركة وقيمة تسعير كل شركة للعقد.



ماجد المطيري

وجه النائب ماجد المطيري سؤالاً إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد.

وقال في مقدمة سؤاله: لما كان الاهتمام بالرقابة على المال العام أمراً مهماً جداً، ولتلك الرقابة من أثر إيجابي للمحافظة على المال العام، فقد نما إلى علمي وجود بعض التجاوزات في ترسية مشروع



خليل الصالح